AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC
AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وستةعشر
(اكتوبر 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وستة عشر (اكتوبر 2025)

تصدر شهريًا

السنة الخمسون ـ تأسست عام 1974

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

MERC

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. غادة فاروق
نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر
أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛
أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛
أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛
أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفر الشيخ، مصر ؛
أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛
أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛
Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛
Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛
Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري
أ/ أماني جرجس
أمين المركز

إشراف فني
د/ امل حسن
رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ رائدا نوار — قسم النشر
أ/ شيماء بكر — قسم النشر

المحرر الفني
أ/ مرفت حافظ
رئيس وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg
• وسائل التواصل:
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)
ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر – مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Fric University, Germany

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي أثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًا ؛
- تُقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وتُرسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتابعل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛
- يُشار إلى أن الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛
- يكتب الباحث ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية للبحث صفحة واحدة فقط لكل ملخص، ومقدمة للبحث؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج 'word' ونمط الخط باللغة العربية "Simplified Arabic" وحجم الخط 14 ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن 25 سطر والهوامش والمراجع خط Simplified Arabic حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج word ونمط الخط Times New Roman وحجم الخط 13 ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط Times New Roman حجم الخط 1؛
- مواصفات التنسيق على الترويسة (Paper) مقاس الورق (B5) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش 2.3 سم يمينًا ويسارًا، 2 سم أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي (الكلام) 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- مواصفات الفقرة للبحث : بداية الفقرة First Line = 1.27 سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع : يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- الجداول والأشكال: يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر من قبول المحكمين على الموقع، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نُشرت أم لم تُنشر ؛
- تُعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛
- رسوم النشر عن الصفحة الواحدة للمصريين ٣٣ جنيه، وغير المصريين ١٥ دولار ؛
- رسوم التعديل عن الصفحة الواحدة 2 جنيه ؛
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز(المقيم بمحافظة القاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : (9/450/80772/8) بنك مصر (المقيم خارج محافظة القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : (EG710001000100000004082175917) (البنك العربي الأفريقي) ؛ استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم على الأكثر من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة؛
- المراسلات : توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة جامعة عين شمس- العباسية- القاهرة - ج. م.ع

(ص. ب 11566) للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: 01555343797 (2+)

(قسم النشر merc.pub@asu.edu.eg) تُرسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد (116)

	عنوان البحث		الصفحة
	الدراسات القانونية		
1	"تأثير العفو الرئاسي على فاعلية العقوبة"	أبانوب عماد لحظي	36-1
	دراسات اللغة العربية		
2	الحجاج في قصة "حي بن يقظان" لـ"ابن طفيل"	زينب عبد المعز	76-37
	الدراسات السياسية		
3	"تهافت الحركة الاحتجاجية في العراق"	أيمن أحمد محمد	98-77
4	"الصورة الذهنية لـ"السنوار" لدى إسرائيل في وسائل الإعلام العبرية"	خالد سعيد سيد	148-99
	الدراسات التاريخية		
5	"الزراعة في مدينة تلمسان منذ بداية القرن الرابع الهجري حتى نهاية القرن السادس الهجري 12/10م"	أحمد مصطفى	176-149
	دراسات المكتبات		
6	نمذجة البيانات الببليوجرافية الزراعية في بيئة الويب الدلالي:دراسة مقارنة تحليلية للنماذج المفاهيمية الببليوجرافيا	عمرو عبد اللطيف	226-177
	دراسات الصوتيات		
7	"التطبيقات العملية في الصوتيات الجنائية"	إيمان محمد محمد	280-227

دراسات باللغة الانجليزية			
308-281	Nahed Eissam	Metafiction, Theoretical Fiction and the Reconstruction of Genre, Language, and Reality in Three Selected Flash Fiction Works by Margret Atwood.	8
334-309	Shams Khamis	The Artistic Influences on Nabataean Earrings in The Roman Period: An Exploration of Culture Heritag	9
دراسات اللغة اليابانية			
378-335	Abeer Essameldin	Idiomatic Expressions for Complimenting in Japanese and Arabic LanguagesFocusing on the “Heart”	10

افتتاحية العدد (116)

يسعد *مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية* أن تطلق بين يدي القارئ الكريم عددها السادس عشر بعد المئة من مجلة بحوث الشرق الأوسط ، وهو عدد يزخر ببحوث علمية متنوّعة تواصل من خلالها المجلة رسالتها في إثراء المعرفة، ودعم مسيرة البحث الأكاديمي الرصين، وتقديم إنتاج علمي يجمع بين الأصالة والتجديد.

لقد دأبت المجلة منذ تأسيسها على أن تكون منبرًا أكاديميًا مفتوحًا أمام الباحثين من مختلف التخصصات، وملتقىً علميًا يضم الرؤى المتعددة التي تعكس حيوية الفكر وتنوع زوايا النظر، ويأتي هذا العدد ليجسد هذه الرؤية، من خلال ما يتضمنه من دراسات سياسية وتاريخية ولغوية، فضلًا عن أبحاث متخصصة في علوم المكتبات والصوتيات واللغات الأجنبية.

في محور الدراسات السياسية، نُشرت بحوث تناقش تأثيرات القرارات السيادية على فاعلية العقوبة، وتتناول مآلات الحركات الاحتجاجية في المنطقة، بالإضافة إلى دراسات ترصد الصورة الذهنية في الإعلام وعلاقتها بصناعة القرار والرأي العام، أما محور الدراسات التاريخية، فيعيد قراءة بعض المراحل الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ المدن العربية والإسلامية، كاشفًا عن العلاقة الوثيقة بين تطور البنى الزراعية والمجتمع.

وفي محور الدراسات اللغوية، يتناول الباحثون بالتحليل الأساليب الحجاجية والفكرية في نصوص فلسفية وأدبية خالدة، بما يعكس عمق التراث الفكري العربي وصلته بالخطاب المعاصر، كما يضم العدد في محور المكتبات والمعلومات دراسة متخصصة في نمذجة البيانات الببليوجرافية في ضوء الويب الدلالي، بما يثري المعرفة الحديثة في هذا المجال الحيوي.

أما الدراسات الصوتية، تأتي الأبحاث لتسلط الضوء على التطبيقات العملية للصوتيات الجنائية، مبرزة أبعادها النظرية والميدانية، وفي الدراسات باللغات الأجنبية، فقدمت بحوثًا مقارنة بين العربية ولغات أخرى من منظور ثقافي، بالإضافة إلى أبحاث باللغة الإنجليزية تناولت موضوعات تتعلق بالتراث الفني والثقافي، وتحولات النوع الأدبي في الأدب الغربي الحديث.

إن صدور هذا العدد يرسّخ من جديد الدور العلمي للمجلة باعتبارها فضاءً معرفيًا رحبًا، ويؤكد التزامها بالموضوعية، وبناء جسور للتواصل بين الباحثين العرب والأجانب، بما يعزز التبادل الثقافي والمعرفي، ونأمل أن يكون إضافة نوعية في مجالات المعرفة المتنوعة، وأن يسهم في إغناء الحوار الأكاديمي، وفتح آفاق جديدة أمام الباحثين لمزيد من البحث والتطوير

والله ولي التوفيق،

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الدراسات السياسية

www.mercj.journals.ekb.eg

"تهافت الحركة الاحتجاجية في العراق"

"The Decline of the Protest Movement in Iraq"

أيمن أحمد محمد.

Aymen Ahmed Mohammed

أستاذ مساعد -مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة بغداد.

Assistant Professor Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

Ayman.a@cis.uobaghdad.edu.iq

www.mercj.journals.ekb.eg

مُلخص:

شهد العراق منذ العام ٢٠٠٣ سلسلة من الحركات الاحتجاجية التي حاولت تحقيق إصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، إلا أن معظمها فشل في تحقيق أهدافه بفعل عوامل داخلية وخارجية معقدة؛ أهمها: التشرذم الاجتماعي والطائفي الذي يعكس انقسامات المجتمع العراقي؛ مما يُضعف وحدة المطالب ويجعلها عرضة للاستغلال من قبل النخب الحاكمة، وغياب القيادة الموحدة والبنية التنظيمية، والتعبئة العفوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي من دون رسم استراتيجيات مؤسساتية تضمن استمرارية الضغط، والقمع السلطوي للقوى الأمنية الموالية للنظام، والتي استخدمت العنف والاغتيالات لتفكيك التجمُّعات، وطبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة الإثنية، الذي يحوِّل المطالب الشعبية إلى صراعات داخلية بين الكتل السياسية، والتدخل الإقليمي، الذي يدعم فصائل تُعيق التغيير لحماية مصالحها، وأخيرًا؛ الفساد السياسي والإداري، الذي يستنزف الموارد ويقلل الخدمات؛ مما يُضعف ثقة المواطنين بقدرة الاحتجاجات على تحقيق نتائج ملموسة. ورغم الزخم الكبير الذي مثّلته احتجاجات "تشرين"؛ فإن غياب الرؤية الموحدة وتراجع الدعم الدولي جعلاها تتحول إلى حركة مبعثرة، تُختزل في نضال فردي ضد العنف والفساد. هذه العوامل مجتمعة تُظهر أن تحقيق تغيير جذري في العراق يتطلب بناء تحالفات مدنية عابرة للهويات الفرعية، وإصلاح النظام السياسي من جذوره.

الكلمات المفتاحية: احتجاجات شعبية، عنف السلطة، الفساد السياسي، القوى المدنية، الحراك الاجتماعي.

ABSTRACT:

Since 2003, Iraq has witnessed a series of protest movements that attempted to achieve political, economic, and social reforms. However, most of them failed to achieve their goals due to complex internal and external factors, the most important of which are: social and sectarian fragmentation, which reflects the divisions within Iraqi society, which weakens the unity of demands and makes them vulnerable to exploitation by the ruling elites, and the absence of The unified leadership and organizational structure, the spontaneous mobilization via social media without establishing institutional strategies to ensure the continuity of pressure, the authoritarian repression of the security forces loyal to the regime, which used violence and assassinations to dismantle the gatherings, and the nature of the political system based on ethnic quotas, which transforms popular demands into internal conflicts between Political blocs, regional interference, which supports factions obstructing change to protect their interests, and finally, political and administrative corruption, which drains resources and reduces services, weakening citizens' confidence in the ability of the protests to achieve tangible results. Despite the significant momentum represented by the October protests, the lack of a unified vision and the decline in international support caused them to transform into a movement. Scattered, reduced to an individual struggle against violence and corruption, these factors combined demonstrate that achieving radical change in Iraq requires building civil alliances across sub-national identities and reforming the political system from its roots.

Keywords: popular protests, violence of the authorities, political corruption, civil forces, social movement.

المُقدمة:

شهد العراق بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ تحولات سياسية، واجتماعية عميقة؛ أفرزت نظام حكم قائم على المحاصصة الطائفية والإثنية، ما أسهم في تعميق الأزمات الخدمية والاقتصادية، وكرّس الفساد كظاهرة بنيوية. وسط هذا الواقع برزت الحركات الاحتجاجية كتعبير عن رفض شعبي لإخفاقات النظام، بدءًا من احتجاجات ما بعد حكومة "نوري المالكي" الثانية عام ٢٠١٠، وصولًا إلى ذروتها في "انتفاضة تشرين" عام ٢٠١٩، التي طالبت بإسقاط النظام، وإعادة بناء الدولة على أسس عادلة. ومع ذلك؛ لم تنجح هذه الحركات في تحقيق أهدافها أو إحداث تغيير جذري؛ حيث واجهت مصير التراجع رغم الزخم الشعبي الذي حملته.

إشكالية البحث:

وتكمن في محاولة فهم أسباب تهافُت الحركات الاحتجاجية في العراق، رغم قوة زخمها الجماهيري. ولأجل الإجابة عن هذا التساؤل الرئيس نحاول طرح الأسئلة الآتية، والإجابة عنها في متن البحث:

ما هي العوامل البنيوية، والسياسية، والاجتماعية التي أسهمت في إخفاق الحركة الاحتجاجية؟ هل يرزح المجتمع العراقي تحت وطأة انقسامات طائفية ومناطقية أضعفت التضامن الوطني؛ مما سهل على النخب الحاكمة الالتفاف على المطالب الشعبية؟ هل ما واجهته الحركات الاحتجاجية من قمع ممنهج من السلطة وعنفًا بنيويًا أفرغها من فاعليتها؟

فرضية البحث:

وتنطلق من أن هذه الحركات، رغم كونها مؤشرًا على تنامي الوعي السياسي الوطني، لا سيما بين فئة الشباب غير المؤدلجين؛ فإن غياب القيادة الموحدة والرؤية

الواضحة أضعف من قدرتها على الصمود، ومكّن السلطة من تفريغها من مضمونها. كما تؤدي التدخلات الإقليمية والدولية دورًا في تعقيد المشهد، عبر دعم أطراف مناوئة للإصلاح، ما يعمق هشاشة التغيير.

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستنباطي التحليلي، إلى جانب المنهج التاريخي لتتبع مسار الحركات الاحتجاجية.

هيكلية البحث:

تألف البحث من مبحثين رئيسين: الأول يتناول أثر الاحتجاجات الشعبية على الواقع السياسي، والآخر يبحث في أسباب تهافت الحراك الاجتماعي بين ضعف الإرادة الشعبية، وقوة إرادة السلطة. ويهدف البحث إلى تقديم قراءة نقدية لأسباب فشل هذه الحركات، مع اقتراح سبل لتعزيز المقاومة السلمية، وتحقيق التغيير الحقيقي.

المبحث الأول: متلازمة الاحتجاجات الشعبية، وتأثيرها في الواقع السياسي العراقي.

تُعد الحركات الاحتجاجية في العراق تعبيرًا صريحًا عن حالة السخط الشعبي تجاه فشل النظام السياسي في تحقيق متطلبات المواطنين، وتأمين مشاركتهم السياسية على نحوٍ ينسجم مع ثقافتهم وقيمهم. إن العلاقة بين الحاكم والمحكوم– كما يشير المفهوم السياسي الحديث– تقوم على مبدأ التبادل؛ فبقدر ما توفر السلطة الأمن، والعدالة، والفرص للمواطنين، بقدر ما تنال القبول والشرعية[١]. غير أن النظام العراقي، وبعد سقوط الدكتاتورية عام ٢٠٠٣، لم ينجح في ترسيخ الديمقراطية المؤسسية، بل انتقل من فردية استبدادية إلى جماعية مهيمنة تمارس السلطة من خلال نظام المحاصصة الطائفية والعرقية[٢].

هذا النظام بدلًا من تفعيل مؤسسات الديمقراطية؛ أنتج نموذجًا مشوهًا من الحكم يعتمد على تقاسم المنافع والمناصب بين النخب السياسية؛ مما أدى إلى تغييب الإرادة العامة، وترسيخ ممارسات تضع المصالح الحزبية فوق المصلحة الوطنية. وبذلك انكشفت هشاشة العقد الاجتماعي، وتعددت الإرادات داخل الدولة[٣]، وهو ما أضعف فاعلية القرار السياسي ومصداقيته. وظهرت هذه الإشكاليات بوضوح في الأزمة الأمنية الكبرى التي تمثلت في اجتياح (تنظيم داعش) لمدن عراقية عام ٢٠١٤، وما تلاه من تداعيات أمنية، وإنسانية، واقتصادية استمرت حتى بعد إعلان النصر عام ٢٠١٧.

أظهرت تلك الأحداث أن الدولة، رغم مواردها؛ فإنها عاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية، وتحقيق التنمية المستدامة. فقد أُهدرت الثروات في مشاريع متعثرة، بينما فشلت النخب الحاكمة في رسم سياسات إصلاحية جادة. هذا القصور أسهم في تعميق فجوة الثقة بين المواطن والدولة، ورسّخ القناعة لدى قطاعات واسعة من الشعب بأن المؤسسات القائمة لا تعبّر عنهم ولا تمثلهم[٤].

وفي ضوء ذلك؛ باتت الاحتجاجات تمثل متلازمة سياسية واجتماعية، تتجدد كلما استمر غياب العدالة والمواطنة الحقيقية. فالبعض يحتج؛ لأنه مهمش، ومحروم من الحقوق. والبعض الآخر؛ يطالب باستعادة سيادة الوطن، وإقامة نظام رشيد يحمي الحقوق، والحريات. وهكذا فإن الحراك الاحتجاجي لا يُعد ردّ فعل وقتي على سوء الخدمات فقط، بل هو انعكاس لوعي سياسي، واجتماعي آخذ في التشكل، يسعى إلى تغيير جذري في بنية النظام، ومفاهيم السلطة.

ولفهم هذا الحراك يجب تحليل دوافعه العميقة، ومراحله المتعاقبة، والتمييز بين الاحتجاج بوصفه مطالبة فئوية آنية، والاحتجاج بوصفه فعلًا سياسيًا جمعيًا

يسعى لإعادة تأسيس الدولة على أسس جديدة قوامها المواطنة، والعدالة، والتمثيل الحقيقي للإرادة الشعبية.

أولًا- دوافع ظهور الحركات الاحتجاجية في العراق:

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٥ تزايدًا ملحوظًا في الحركات الاحتجاجية؛ نتيجة لتراكم السياسات الخاطئة من قبل الحكومات المتعاقبة، وارتبطت هذه الاحتجاجات بدوافع متعددة، يمكن تلخيص أبرزها في الدوافع السياسية، والاقتصادية.

الدافع السياسي:

رغم أن النظام السياسي العراقي يُقدّم نفسه كنظام برلماني؛ فإنه ظل يرزح تحت هيمنة الصيغة الهجينة التي نشأ بها؛ حيث فشلت القوى السياسية في بناء علاقة دستورية متوازنة بين السلطات الثلاث، وبدلًا من الالتزام بالمؤسسات الديمقراطية، كُرِّس مبدأ المحاصصة والتوافقات الحزبية. تحكم زعماء الأحزاب بالقرار السياسي، وفقًا لثقلهم البرلماني، جعل من الانتخابات أداة شكلية للحصول على الشرعية، بينما تتقاسم المناصب والموارد وفقًا لمعادلات الولاء السياسي لا وفقًا لمعايير الكفاءة، أو المصلحة الوطنية[٥].

ونتيجة لذلك؛ ظهرت أحزاب طفيلية هدفها السيطرة على الدولة، ونهب مواردها، وساد تشرذم اجتماعي واسع بسبب تبعية جماعات معينة لتلك القوى السياسية التي تغدق عليهم بالمنافع، وغالبًا ما عملت هذه الجماعات على إجهاض أي تحركات احتجاجية تهدف إلى التغيير، خاصة إذا جاءت من خارج الإطار الحزبي الموالي. وحتى رجال الدين وزعامات عشائرية انخرطوا في هذا النظام؛ مما أفقد الاحتجاجات روحها الوطنية[٦]، لكن على الرغم من هذا الانسداد السياسي؛ فقد ظهرت احتجاجات مسيّسة وظّفت شعارات اجتماعية لخدمة أهداف حزبية[٧]. فعلى

سبيل المثال؛ كانت احتجاجات التيار الصدري في ٢٠٠٨ ضد الاتفاقية الأمنية مع "واشنطن" تهدف بالأساس للضغط على حكومة "المالكي"، كما خرجت تظاهرات داعمة له في ٢٠١٣ ردًا على احتجاجات المحافظات السنية. وفي هذا السياق؛ تُعد احتجاجات "تشرين" ٢٠١٩ نقطة تحول فارقة؛ إذ جاءت عابرة للطائفية والحزبية، وتبنت خطابًا سياسيًا موحدًا يطالب بإسقاط النظام السياسي، وتشكيل حكومة انتقالية؛ ما شكل صدمة غير مسبوقة للقوى التقليدية(٨).

الدافع الاقتصادي:

يُعد الجانب الاقتصادي المحرك الأبرز والأكثر تأثيرًا في تفجر الاحتجاجات، ويمكن تحديده عبر ثلاثة مؤشرات رئيسة:

١-تفاقم معدلات البطالة والفقر:

بلغت نسبة الفقر في العراق نحو ٢٥% من السكان، رغم امتلاك الدولة لاحتياطي مالي تجاوز ١٠٠ مليار دولار. كما سجلت البطالة مستويات قياسية، خاصة بين حملة الشهادات العليا. هذا الواقع أدى إلى تصاعد السخط الشعبي، خصوصًا بين فئة الشباب التي تمثل النسبة الأكبر من السكان، وأصبحت البطالة محركًا مباشرًا للحراك الاجتماعي(٩).

٢-تردّي الخدمات العامة:

منذ ٢٠٠٦، ورغم اعتماد موازنات "انفجارية"؛ فإنه لم تشهد البنى التحتية ولا قطاع الخدمات أي تحسن يُذكر. وعلى سبيل المثال؛ بلغت صادرات النفط ٨٩% من عائدات الدولة في ٢٠١٨، بينما تجاوزت موازنة ٢٠١٩ حاجز ١١٢ مليار دولار، ومع ذلك ظلت أزمة الكهرباء قائمة؛ مما أثار غضب الجماهير، خصوصًا في محافظات الجنوب التي تعاني من درجات حرارة عالية وانقطاعات طويلة. والفشل

الحكومي في تقديم حلول حقيقية، رغم الوفرة المالية؛ فإنه أسهم في فقدان ثقة الناس بمؤسسات الدولة(١٠).

٣-استشراء الفساد الإداري والمالي:

بلغ حجم الفساد نحو ٣٠٠ مليار دولار، بحسب اعترافات رسمية. وعلى الرغم من تأسيس "المجلس الأعلى لمكافحة الفساد"؛ فإن الإجراءات بقيت شكلية، ولم تشهد البلاد أي محاسبة حقيقية للفاسدين. تحوّل الفساد إلى بنية ممنهجة مدعومة من الأحزاب النافذة؛ ما أدى إلى انعدام العدالة الاقتصادية، وخلق فجوة طبقية حادة. ونتيجة لذلك؛ تسللت مظاهر الفساد إلى المؤسسات والدوائر الحكومية، لتصبح سلوكًا يوميًا عاديًا؛ مما عمّق الإحباط المجتمعي، وولد قناعة راسخة بعدم إمكانية الإصلاح من الداخل؛ فكان الاحتجاج هو الملاذ الوحيد للتعبير عن الرفض(١١).

ثانيًا- موجات الحركات الاحتجاجية:

تُعد الحركات الاحتجاجية ظاهرة اجتماعية طبيعية تعبّر عن رفض شعبي لسياسات السلطة(١٢)، وتندرج ضمن أدوات الضغط غير المؤسسية التي تهدف إلى الإصلاح أو تغيير النظام السياسي كليًا(١٣). وقد كفل الدستور العراقي بعد عام ٢٠٠٣ هذا الحق، لاسيما في المادة ٣٨ منه التي تضمن حرية التظاهر السلمي. في هذا السياق؛ شهد العراق ثلاث موجات احتجاجية رئيسة(١٤):

١-الموجة الأولى (٢٠١١-٢٠١٣).

تأثرت بثورات الربيع العربي، وبدأت ضد حكومة "نوري المالكي" بسبب تفاقم البطالة، تردي الخدمات، وانتشار الفساد(١٥). انطلقت من بغداد وامتدت إلى المحافظات الغربية (الأنبار، والموصل، وصلاح الدين)، وعبّرت عن مطالب تتراوح

بين الإصلاح والتغيير الكامل للنظام السياسي. ورغم قوتها؛ فإنها قوبلت بقمع حكومي أدى إلى إجهاضها(١٦).

٢-الموجة الثانية (٢٠١٥-٢٠١٨).

تميزت بطابعها المحلي والمطالبة بإصلاحات خدمية وإدارية على مستوى المحافظات، خصوصًا في الجنوب والوسط. اتسمت بتشتت المطالب وغياب القيادة الموحدة؛ مما أضعف تأثيرها السياسي، لكنها أسهمت في تعزيز الوعي العام بالحاجة إلى تغيير أعمق في بنية النظام السياسي(١٧).

٣-الموجة الثالثة (٢٠١٩).

تُعد الأكثر تأثيرًا؛ حيث رفعت شعار تغيير النظام السياسي بالكامل، ورفضت شرعيته(١٨). قادها شباب مستقلون من خارج الطبقة السياسية، وطالبت بإعادة صياغة العقد الاجتماعي(١٩). قوبلت بعنف مفرط خلّف مئات القتلى، وآلاف الجرحى، والمعتقلين(٢٠)؛ ما أدى إلى استقالة حكومة "عادل عبد المهدي"، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة "مصطفى الكاظمي". ورغم تعهدات الإصلاح؛ فإن الأزمة استمرت نتيجة فقدان الثقة بالطبقة السياسية(٢١).

المبحث الثاني: تهافت الحراك الاجتماعي بين الإرادة الشعبية، وإرادة السلطة.

تُظهر التجربة السياسية في العراق ما بعد ٢٠٠٣ سيطرة النخب الحزبية الطائفية على مفاصل الدولة من خلال نظام "الكارتل التوافقي"، الذي يحوّل الديمقراطية إلى آلية لإعادة إنتاج السلطة. وفي المقابل، ورغم وحدة خطاب المتظاهرين في الشارع؛ فإن حركاتهم غالبًا ما تعاني من التشتت وانعدام التنظيم؛ مما يُضعف فاعليتها(٢٢).

أولًا– مآلات الاحتجاجات بين طموح التغيير، وجنوح الأهداف:

انطلقت احتجاجات "تشرين" من فئات شعبية غير مرتبطة بالنخب السياسية، وعبّرت عن مطالب تغيير جذري، وبلغت نسبة المشاركين من الشباب وطلبة الجامعات ٦٠%، إلى جانب مشاركة نسوية فاعلة[٢٣]، إلا أن غياب القيادة الموحدة للحراك[٢٤]، وتشتت الرؤى بين المجموعات المختلفة[٢٥]، حال من دون تحقيق أهدافها بالكامل[٢٦]. كما أن غياب التنسيق بين الشباب والنخب الثقافية السابقة أدى إلى فقدان عنصر التوجيه الاستراتيجي[٢٧].

ثانيًا– دور المنظومة المؤثرة بالسلطة الحاكمة في تقهقر قوة الاحتجاج:

أظهرت أحداث "تشرين" أن المحتجين لم يكونوا في مواجهة متكافئة مع السلطة الحاكمة؛ إذ تقف خلف السلطة منظومة متكاملة تضم أحزابًا سياسية من مكونات عراقية مختلفة، وهي جزء من النظام السياسي الرسمي سواء من السلطات التشريعية، أو التنفيذية، أو مؤسسات الدولة. فضلًا عن ذلك؛ ترتبط هذه المنظومة بجماعات مسلحة[٢٨] وأذرعها، التي تحمل أجندات سياسية، وأمنية، واقتصادية خاصة بها، وتدعمها كارتلات اقتصادية ترتبط بطبقة سياسية حاكمة، أو داعمين لها مقابل تسهيلات اقتصادية استثمارية[٣٩]. رغم أن الحكومة آنذاك أبدت توجهات لإحتواء الاحتجاجات عبر دعم مطالبها والإعلان عن شرعيتها، وبدأت بوضع خطط لإصلاحات حقيقية، وتأسيس عقد اجتماعي يضمن حقوق الإنسان والتنمية؛ فإن هذه المنظومة مارست ضغوطًا مستترة ومباشرة على الحكومة، مهددة بإقصاء كل من يخالف توجيهاتها، الأمر الذي انعكس على سلوك السلطات الرسمية التي أظهرت تناقضًا بين دعمها الظاهري للاحتجاجات واستخدام العنف ضد المحتجين[٣٠].

يُلاحظ تشتت زعامات المنظومة، وعدم إدراكهم العميق لطبيعة الأزمة؛ مما أثر سلبًا على أداء الحكومة في مراحل الاحتجاج المختلفة، التي يمكن تلخيصها كما يلي:

١. مرحلة عدم الاكتراث.

في البداية؛ تجاهلت المنظومة الاحتجاجات ورأتها تنفيسًا مؤقتًا عن الغضب الشعبي، متوقعة عودة الوضع إلى سابق عهده بمجرد انتهاء الفورة الاحتجاجية(٣١).

٢. مرحلة المفاجأة والاصطدام.

اتساع رقعة التظاهرات وصعود مطالبها شكل صدمة حقيقية للمنظومة، التي رأت في الاحتجاجات تهديدًا مباشرًا لمصالحها ومكتسباتها؛ فدفعت الحكومة لاستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، وقامت بعض الميليشيات بعمليات قمع دامية بدعم من قيادات سياسية ودينية، فيما حاولت الحكومة التبرؤ من المسؤولية عبر تحميل "طرف ثالث" المسؤولية عن العنف(٣٢).

٣. مرحلة قبول التفاوض لكسب الوقت.

بدأت الحكومة– تحت ضغط المنظومة– بطرح مواقف تفاوضية عبر إطلاق جداول زمنية لتنفيذ مطالب المحتجين، والتي رافقها استبدال حكومة "عبد المهدي" بحكومة "مصطفى الكاظمي" التي حاولت التوسط بين مطالب المحتجين والسلطة. مع ذلك؛ أدركت المنظومة أن الحراك يشكل تهديدًا وجوديًا؛ فبدأت إعادة تنظيم صفوفها، وترتيب أولوياتها بالاعتماد على حكومة "الكاظمي"، مستفيدة من نفوذها الإعلامي والسياسي للسيطرة على الحراك واحتوائه.

استراتيجيات المنظومة لإضعاف الحراك:

- استغلال غياب وحدة مركزية لدى المحتجين في التفاوض مع السلطة، عبر اغتيال قيادات الاحتجاج، واستبدالهم بأشخاص ضعفاء، أو محسوبين على السلطة(٣٣).
- استثمار ضعف الخبرات السياسية لشباب التظاهرات، وتصويرهم في الإعلام كممثلين لأجندات خارجية تهدف إلى تشويه القيم الوطنية؛ مما ساعد على تقليل الدعم الشعبي والدولي للحراك.
- تفريق صفوف المحتجين عبر استهداف الفئات المختلفة، وتلبية مطالبها الخاصة؛ مثل: إعادة المنتسبين للأجهزة الأمنية، وتفعيل برامج التوظيف، فضلًا عن مبادرات إصلاحية شكلت فخًا لتفكيك الحراك وعودة المستفيدين إلى السلطة(٣٤).

كما أسهمت (جائحة كورونا) في إضعاف الحراك؛ نتيجة فرض حظر التجوال، وتعطيل مصادر رزق الفئات المحتجة؛ مما خفف من زخم الاحتجاجات، وتراجع مستوى الصبر الشعبي.

الخاتمة:

إن تظاهرات "تشرين" والأحداث التي رافقتها بيَّنت حجم نقمة الجماهير تجاه السلطة، وضعف أدائها الذي انعكس سلبًا على حياة الشعب في السنوات الماضية لما بعد التغيير السياسي، وشكل عدم قدرتها في التفاعل بجدية مع موجات الاحتجاج السابقة سببًا لرفع سقف مطالبهم لتغيير النظام وإعادة تشكيل عقد سياسي جديد؛ الأمر الذي يثبت لنا أن الحراك الشبابي أصبح لديه وعي ثقافي وسياسي عالي بدليل خروجه عن حالة الاغتراب واللامبالاة عن المشاركة السياسية، وبدأ يطالب بحقوقه في المشاركة كجزء فاعل ومؤثر بصنع واتخاذ القرار، وليس مجرد رقم انتخابي يدخل ضمن رصيد التمثيل السياسي للأحزاب والقوى المؤثرة بالسلطة، ونجد أن إصرار المحتجين على الاستمرار بالاحتجاج مدة أطول كشف لنا عدة استنتاجات؛ أهمها:

١- إن الاتساع العميق لفجوة الثقة في العلاقة بين الحاكم والمحكومين ليس سببها سوء إدارة السلطة، وإنما هناك منظومة متكاملة ترتبط بها أطراف متعددة من داخل وخارج العراق كانت تدفع نحو ذلك، وأحداث "تشرين" كشفت دورهم وتأثيرهم الخفي لأول مرة عندما أسهمت تلك المنظومة في زيادة التوتر بينهما، وعطلت فرص التفاوض من أجل الوصول لحل متوازن وعقلاني ينتج عنه تحقيق مطالب المحتجين بالإصلاحات الشاملة والجذرية، وفي الوقت نفسه يصل بالجميع نحو انفراج الأزمة بدلًا من انغلاقها، لكن بسبب قوة تأثير تلك المنظومة جاءت النتائج عكس ذلك تمامًا.

٢- أدركت السلطة الحاكمة والقوى الحزبية والسياسية عبر تجربة هذه الاحتجاجات أن اتحاد الشعب، وثباته، وإصراره على تحقيق التغيير هو ليس بالأمر الصعب، ومع كثرة أخطاء الأداء السياسي، وتفشي الفساد المالي والإداري؛ فإنه تدريجيًا سيتحول لعامل فاعل ورئيس لتغيير أشخاص منظومة الحكم، ونتائج الانتخابات المبكرة العام ٢٠٢١ أثبتت هذه الحقيقة؛ لأن الانتخابات تحولت إلى أحد أدوات تنفيذ توجهات الشعب.

٣- أن مسار أحداث "تشرين"، وفوضى التنظيم والتنسيق الذي رافقه كشف عن ضعف المهارة السياسية لدى المتصديين من الحراك، كما أن تعدد وتنوع الفئات المنضوية بهذه الاحتجاج أسهمت بعدم القدرة على اختيار قيادة مركزية تعبر عن إرادة الجميع، ووجد المجتمع أن مواجهة السلطة لا تكفِ عبر الخطابات والضغط بالعصيان المدني، وإنما يتطلب وضع برنامج متكامل للاستعداد لما بعد التظاهرات، وتوزيع الأدوار والمهمات لضمان النجاح، وهذا التشظي استُغل من الحكومة ومساندِيها ليرفع من مستوى قوة إرادتهم مقابل زيادة ضعف وفتور الإرادة التشرينية.

٤- أن من أسباب تهافت الحراك الاحتجاجي في العراق بعد أحداث "تشرين" يرتبط بعدة عوامل؛ أبرزها هو عدم الثقة ووحدة الصف بين النخب المؤيدة والمؤثرة بالحراك الاحتجاجي؛ إذ مع ذروة الأحداث ظهرت مؤشرات سلبية للعديد من الجهات الفاعلة للمحتشدين؛ منها: عدم تقبل الرأي الآخر، وغياب الوعي الديمقراطي، وتحولت هُويتهم المدنية في خطابهم وسلوكهم إلى هُوية فرعية تنفي

الآخر؛ مما ترك ردود فعل عكسية لدى الجمهور الذي شعر أنهم لا يختلفون عمن يتولى زمام الحكم سوى بالشكل، لكنهم يتشابهون من حيث المضمون، وهو ما أدى لهشاشة الثقة بهم، وقاد نحو تهافت الحراك الاحتجاجي، وعدم الرغبة أو الشعور بالعودة لممارسته مرة أخرى، ومواجهة مخاطر لا يحمد عقابها؛ لأن نتيجة التغيير المنشود ستكون غير مضمونة.

الهوامش والمصادر والمراجع:

(١) هشام الهاشمي، مظاهرات تشرين بالعراق الأسباب والتداعيات، بحث منشور في مجلة مركز صنع السياسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠١٩، ص ٢٨-٣٣.

(٢) فارس كمال نظمي وآخرون، الاحتجاجات التشرينية بالعراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، دار المدى للنشر، العراق، ٢٠٢٠، ص ٦٥-٦٩.

(٣) المصدر السابق، ص٠٧-٧٣.

(٤) هشام الهاشمي، مظاهرات تشرين بالعراق الأسباب والتداعيات، مصدر سبق ذكره، ص٣٤-٣٧.

(٥) سعد عبد الرزاق، حركة الاحتجاج والمساءلة نهاية الامتثال بداية المساءلة، مجلة دراسات عراقية، بيروت، ٢٠١٩، ص ١٥-١٩.

(٦) مظهر محمد صالح، من صراع المكونات إلى صراع الطبقات مقاربة في الاقتصاد السياسي، دار المدى للنشر، ٢٠٢٠، ص ٤٨-٥٢.

(٧) سعد عبد الرزاق، حركة الاحتجاج والمساءلة نهاية الامتثال بداية المساءلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤-٢٩.

(٨) قاسم شعيب عباس، الحراك الشعبي وانعكاسه على المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد٦٣، ٢٠٢٠، ص ١٥٨-١٦٠.

(٩) مظهر محمد صالح، من صراع المكونات إلى صراع الطبقات مقاربة في الاقتصاد السياسي، مصدر سبق ذكره، ص٥٦- ٥٩.

(١٠) حارث حسن، الاحتجاجات التشرينية وبنية السلطة بالعراق مقاربات سياسية، دار سطور للنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص٣٣-٣٨.

(١١) سروار عبد الله، الحماية من الفساد: تجزئة وفساد جهود مكافحة الفساد بالعراق بعد ٢٠٠٣، المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٦، المجلد٣، ٢٠٢٩، ص ٧٥-٧٧.

(١٢) قاسم شعيب عباس، الحراك الشعبي وانعكاسه على المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١- ١٦٦.

(١٣) حارث حسن، الاحتجاجات التشرينية وبنية السلطة بالعراق مقاربات سياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢-٤٧.

(١٤) ينظر دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(١٥) علي عبد الهادي المعموري، الاحتجاجات في العراق الجذور والفاعلون في السلوك الاحتجاجي، بحث منشور لوقائع المؤتمر العلمي للجمعية العراقية لعلم النفس السياسي، بغداد، ٢٠١٩، ص١٢-١٦.

(١٦) نسرين فالح حسن، تظاهرات تشرين ٢٠١٩ في العراق، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العراق، العدد٤، المجلد ٢، ٢٠٢١، ص٤١٢-٤١٥.

(١٧) علي عبد الهادي المعموري، الاحتجاجات في العراق الجذور والفاعلون في السلوك الاحتجاجي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥-٢٨.

(١٨) علي طاهر الحمود، الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩ نظرة سوسيولوجية فيما حدت ومآلاته الممكنة، دار سطور للنشر، بغداد ٢٠٢١، ص ٦٩-٧٣.

(١٩) نسرين فالح حسن، تظاهرات تشرين ٢٠١٩ في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٩-٤٢٤.

(٢٠) فارس كمال نظمي، المحرمون في العراق هويتهم الوطنية واحتجاجتهم الجمعية، سلسلة دراسات فكرية، دار الرافدين، الكوفة، ٢٠١٩، ص٥٥-٦٠.

(٢١) المصدر السابق، ص٧٣-٧٥.

(٢٢) مجموعة مؤلفين، احتجاجات تشرين تنوع الرؤى وجدليات التغيير، مركز رواق بغداد للساسات العامة، العراق، ٢٠٢٢، ص٨٧-٨٩.

(٢٣) أسماء جميل رشيد، الاحتجاجات التشرينية من منظور النساء، دار سطور، بغداد، ٢٠٢١، ص٣٨-٤٢.

(٢٤) حسين كريم العامل، أحداث انتفاضة تشرين العراقية، دار المدى للنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص ٩٤-٩٩.

(٢٥) سورة الحسين خضر، أسباب ثورة أكتوبر ٢٠١٩ في العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٦، المجلد ٤، ٢٠٢١، ص٢٣٥-٢٣٨.

(٢٦) سرى حسين خضر، الحراك الشعبي في العراق بعد عام ٢٠٠٣- حراك تشرين ٢٠١٩ أنموذجًا، مجلة أداب الفراهيدي، العدد٥٠، المجلد ١٤، ٢٠٢٢، ص ٢٤٦-٢٤٩.

(٢٧) سيف حيدر الحسني، الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية من النكوص إلى الانبعاث، مركز الرافدين للحوار، النجف الأشرف، ٢٠٢٣، ص٨٣-٨٩.

(٢٨) حسين كريم العامل، أحداث انتفاضة تشرين العراقية، مصدر سبق ذكره، ص١١٣-١١٩.

(٣٩) سيف حيدر الحسني، الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية من النكوص إلى الانبعاث، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣-١٢٨.

(٣٠) سرى حسين خضر، الحراك الشعبي في العراق بعد عام ٢٠٠٣- حراك تشرين ٢٠١٩ أنموذجًا، مصدر سبق ذكره، ص٢٥١-٢٥٥.

(٣١) سورة الحسين خضر، أسباب ثورة أكتوبر ٢٠١٩ في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦-٢٥٠.

(٣٢) صلاح العرباوي، عقلنة الحكم البرلماني، دار التعارف للنشر، بيروت، ٢٠٢٠، ص١٣٣-١٣٦.

(٣٣) المصدر السابق، ص١٦٨-١٧٢.

(٣٤) سيف حيدر الحسني، الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية من النكوص إلى الانبعاث، مصدر سبق ذكره، ص١٣١-١٣٥.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol.116
October 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233